العجالة في الأحاديث المسلسلة

البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح فإن كان عن النبي صلى الله عليه وسلّم فكأنه قصد أن من أحصى من أسماء الله تعالى تسعة وتسعين اسما دخل الجنة سواء أحصاها مما نقلنا من حديث الوليد بن مسلم أو مما نقلنا في حديث عبد العزيز بن الحصين أو من سائر ما دل علي الكتاب والسنة والله أعلم .

ثم قال الحافظ ابن حجر واختلف العلماء في سرد الأسماء هل هو مرفوع أو مدرج في الخبر من بعض الرواة فمشى كثير منهم على الأول وذهب آخرون إلى أن التعيين مدرج لخلو أكثر الروايات عنه قال الحاكم بعد تخريج الحديث من طريق صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجا سياق الأسماء الحسنى والعلة عندهما تفرد الوليد بن مسلم قال ولا أعلم خلافا عند أهل الحديث أن الوليد أوثق وأحفظ وأجل وأعلم من بشر بن شعبة وعلي بن عياش وغيرهما من أصحاب شعيب قال الحافظ ابن حجر يشير إلى أن بشرا وعليا وأبا اليمان رووه عن .

شعيب بدون سياق الأسماء فرواية أبي اليمان عند البخاري ورواية علي عند النسائي ورواية بشر عند البيهقي .

قال ابن الطيب مراد الحاكم أن تفرد الوليد بن مسلم بسياق الأسماء عن بقية أصحاب شعيب لا يصح أن يكون علة لعدم إخراج الشيخين حديث الوليد في الصحيح لأنه أوثق وأحفظ وأجل وأعلم ممن لم يسرد الأسماء والزيادة غير منافية فتفرده غير قادح لأن زيادة الثقة التي لا تنافي الاطلاق مقبولة .

قال ابن حجر وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط بل الاختلاف عليه والاضطراب وتدليسه واحتمال الإدراج .

قال ابن الطيب أما تفرد الوليد فقد مر أنه غير قادح لكونه ثقة وكون الزيادة غير منافية وأما الاختلاف عليه حيث قال ابن حجر واختلف سنده على الوليد فأخرجه عثمان الدارمي في النقض على المريسي عن هشام بن عمار عن الوليد فقال عن خليد بن دعلج عن قتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فذكره بدون التعيين قال الوليد وأنا سعيد بن عبد العزيز مثل ذلك